ESSEC
BUSINESS SCHOOL

ECHANTILLON TEXTES ARABE

Langue Vivante B

Concours 2025

Texte 1

دار الوثائق القطرية تطلق برنامج "أسس" لتأهيل الكفاءات الوطنية في إدارة الوثائق

أعلنت دار الوثائق القطرية عن إطلاق الدورة الأولى من البرنامج التدريبي الوطني "أسس"، يوم "الأحد" المقبل، وذلك في إطار جهود الدار لتطوير منظومة وطنية متكاملة ومستدامة لإدارة الوثائق.

وتم تصميم البرنامج ليخدم أربعة محاور مترابطة، تشمل تطوير قدرات الكوادر في دار الوثائق القطرية، وتأهيل الموظفين في الوحدات الإدارية المعنية بإدارة الوثائق، وتقديم فرص ابتعاث أكاديمي في مجالات استراتيجية مثل إدارة الوثائق والمحفوظات والأمن السيبراني، والذكاء الاصطناعي، إلى جانب تنظيم ورش عمل وندوات معرفية تستهدف رفع الوعي المجتمعي بأهمية هذا المجال الحيوي.

وأكد الأمين العام لدار الوثائق القطرية أن الدار تنظر إلى إطلاق هذا البرنامج كبداية عملية لتطوير منظومة وطنية موحدة لإدارة الوثائق، تستند إلى إطار قانوني وتنظيمي محدث، وتستجيب لحاجة واقعية في بيئة العمل الحكومي، مشيرا إلى أن البرنامج يمثل خطوة تأسيسية نحو تحول مؤسسي شامل، تطمح دار الوثائق القطرية من خلاله إلى ترسيخ ثقافة وثائقية مستدامة تواكب متطلبات الحوكمة والتطوير في الدولة.

وردا على سؤال لوكالة الأنباء القطرية /قنا/، قال الدكتور أحمد عبدالله البوعينين الأمين العام لدار الوثائق القطرية إن ابتعاث الطلاب القطريين في مجال الوثائق يعد أحد أهم المحاور الرئيسية التي يبني عليها البرنامج، وذلك بالتعاون مع كل من وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي وديوان الخدمة المدنية والتطوير الحكومي، مشيرا إلى أن دور الدار يكمن في هذا السياق في تدريب الكوادر الفنية في دولة قطر فيما يتعلق بالوثائق.

وأضاف أنه على مدى ستة شهور، تم إعداد محتوى تدريبي لهذا البرنامج، يركز على التدريب الفني لإدارة الوثائق العامة في دولة قطر، وذلك على أيدي خبراء في دار الوثائق القطرية، وبالتعاون مع منظمات عالمية، مضيفا أن التدريب سيكون وفق أعلى المعايير الدولية في مجال الوثائق، وأن البرنامج في دورته الأولى سيشهد مشاركة أكثر 150 موظفا من العاملين في الوحدات الإدارية المكلفة بإدارة الوثائق في الجهات المعنية.

وأكد أن دار الوثائق القطرية تركز على تأهيل كوادر متخصصة في دولة قطر، ما جعلها تضيف للبرنامج مسارا مجتمعيا يتضمن ندوات وورش سيتم تنظيمها على مدار العام الجاري وما بعده، وسيشرف على هذه الورش أكثر من 30 خبيرا في مجال الوثائق بدولة قطر والعديد من دول العالم.

من جانبها، أكدت السيدة عائشة خالد آل سعد مساعد الأمين العام لدار الوثائق القطرية أن البرنامج التدريبي الوطني "أسس" تم تصميمه ليؤدي دورا محوريا في تطوير البنية الإدارية للدولة، وذلك بإعداد كفاءات وطنية قادرة على مواكبة التحولات الإدارية والرقمية وتطبيق أفضل الممارسات.

وأضافت آل سعد، في تصريحات لها، أن البرنامج يمثل فرصة عملية لبناء جيل من المختصين القادرين على إدارة الوثائق بفعالية وفهم عميق للتشريعات والإجراءات والأنظمة التقنية ذات الصلة، لافتة إلى أن الدار لا تؤهل موظفين فقط، بل تعد كفاءات تسهم في تطوير البنية المؤسسية للدولة، وضمان مواءمتها مع التوجهات الحديثة في إدارة المعلومات.

بدوره، أكد الشيخ حمد بن محمد بن سعود آل ثاني مدير إدارة التدريب والتوجيه المؤسسي في دار الوثائق القطرية أن الإدارة تعمل على دعم وتطوير إدارات حفظ الوثائق في الجهات الحكومية المشمولة بقانون الوثائق والمحفوظات، مشيرا إلى أن من أبرز أوجه الدعم الفني تدريب الموظفين على أسس إدارة الوثائق وحفظها بشكل سليم.

وأوضح أن البرنامج التدريبي الذي تقدمه الإدارة في هذا السياق، سيقام على مدى خمسة أيام، ويتضمن محاور تهدف إلى رفع كفاءة الموظفين وتعزيز وعيهم بدور الوثائق في حفظ الذاكرة المؤسسية، ويتناول اليوم الأول التطور التاريخي للأرشيف والمقاربات النظرية والمفهوم التقليدي له في العالم العربي، بينما يركز اليوم الثاني على علم الوثائق والمحفوظات وموقعه ضمن علوم المعلومات والتمييز بين الوثائق الأرشيفية وغيرها، وطرق تصنيفها.

وتسعى دار الوثائق القطرية، من خلال هذا البرنامج، إلى تمكين الجهات الحكومية من تطبيق أنظمة وثائقية متقدمة، ترسخ ثقافة تنظيمية قائمة على المعرفة والدقة والشفافية، كما تطمح الدار إلى دعم بناء قواعد معرفية حقيقية داخل الجهات الحكومية وتوثيق الإرث الإداري والتشريعي والتنموي للدولة بطريقة منهجية.

Alarab

https://alarab.qa/article/12/05/2025/دار-الوثائق-القطرية-تطلق-برنامج-أسس-لتأهيل-الكفاءات-الوطنية-في-إدارة-الوثائق

Texte 2

الإدمان الرقمي!

أصبح الاستخدام المفرط للتكنولوجيا الرقمية ـ من هواتف ذكية، وحواسيب، وألعاب إلكترونية، ووسائل التواصل الاجتماعي ـ ظاهرة لا يمكن السيطرة عليها أو الحد من انتشارها، إلى درجة دفعت الخبراء إلى تصنيفها ضمن أنواع الإدمان السلوكي.

يُعرّف هذا "الإدمان الرقمي" بأنه الانشغال القهري باستخدام الأجهزة الرقمية؛ بحيث يؤثر سلبًا على جوانب الحياة اليومية، سواء الاجتماعية، أو النفسية، أو الصحية.

ولأن الأمر جد خطير، رصدت دراسات عديدة تلك المخاطر وحذرت من تداعياتها، منها دراسة نُشرت في مجلة "الإدمان السلوكي" عام 2017 حذرت من أن الإدمان على الإنترنت مرتبط بزيادة مستويات القلق والاكتئاب والعزلة الاجتماعية.

والأخطر من ذلك ما رصده الباحثون في جامعة هارفارد من أن الدماغ يتفاعل مع "التنبيهات الرقمية" بنفس الطريقة التي يتفاعل بها مع المواد الكيميائية التي يتعاطاها المدمنون، مثل النيكوتين والكوكايين، ما يفسر الطبيعة الإدمانية لاستخدام الهواتف والتطبيقات!!

ومن المخاطر العديدة التى رصدتها الدراسات العلمية لهذا الإدمان الرقمي، الانعزال الاجتماعي، حيث يؤدي الانغماس في العالم الرقمي إلى تراجع التفاعل الواقعي مع الأصدقاء والعائلة، وأيضًا القلق والاكتئاب، فاستخدام وسائل التواصل بكثرة يُسبب شعورًا بالمقارنة السلبية وتدني احترام الذات، خاصة لدى المراهقين، فضلا عن اضطرابات النوم؛ فالضوء الأزرق المنبعث من الشاشات يعوق إنتاج هرمون الميلاتونين، مما يسبب الأرق واضطراب النوم.

ومن أكثر المخاطر المؤثرة للإدمان الرقمي تراجع الأداء الأكاديمي والوظيفي، فالوقت الطويل المهدور في التصفح أو الألعاب يؤثر على التركيز والإنجاز، فضلا عن المشكلات الجسدية، مثل آلام الرقبة والظهر، ومتلازمة "إبهام الهاتف"، بسبب كثرة اعتماد المُستخدم على إصبعي الإبهام في كلتا اليدين عند الكتابة، ما ينتج عنه حركة غير طبيعية لعظام إصبع الإبهام، يتسبب في نهاية المطاف، وفقًا لما يقوله أطباء مستشفى "مايوكلينك" في التهاب مفاصل الإصبع، ويجعلها فضفاضة ومتراخية، تتحرك بشكلٍ مختلفٍ عن الشكل الطبيعي.

وهناك متلازمة "إجهاد العين الرقمي"، وتَزيد خطورة الإصابة بها لدى من ينظرون إلى الشاشات، سواء الكمبيوتر أوالهواتف الذكية أوأجهزة التليفزيون لمدة ساعتين أو أكثر على التوالي كل يوم، حيث تصبح الخلايا العصبية المسئولة عن معالجة المعلومات المرئية مُرهقة.

وعلاج الإدمان الرقمي لا يقتصر على الامتناع المؤقت عن الأجهزة، بل يحتاج إلى تدخلات سلوكية وتوجيهية، وتوصي الجمعية الأمريكية لعلم النفس بعدة خطوات فعالة، منها العلاج السلوكي المعرفي، والذى أثبت فعاليته في مساعدة الأفراد على تغيير أفكارهم وسلوكياتهم تجاه التكنولوجيا، خاصة في حالات الإدمان على الإنترنت أو الألعاب، وتحديد أوقات محددة لاستخدام الهاتف أو الإنترنت يوميًا، وتخصيص أوقاتٍ للراحة والتفاعل الواقعي، ويساعد على ذلك استخدام تطبيقات المراقبة الذاتية التي تساعد المستخدم على تتبع وقت الشاشة وتقليل الاستخدام.

وحبذا لو تم تفعيل "الصيام الرقمي"، بالامتناع عن استخدام الأجهزة ليوم كامل أسبوعيًا، أو لعدد معين من الساعات يوميًا، فضلا عن تعزيز البدائل الواقعية مثل ممارسة الرياضة، القراءة، التواصل المباشر مع الأصدقاء، والهوايات اليدوية، ومن المهم إشراك الأسرة في الدعم النفسي ومتابعة التقدم، خاصة لدى الأطفال والمراهقين.

لا جدال أن الإدمان الرقمي أصبح أحد التحديات المعاصرة التي تهدد التوازن النفسي والاجتماعي للفرد، ورغم فوائده التقنية التى صارت من متطلبات الحياة، إلا أن الاستخدام غير الواعي قد يقود إلى آثار ضارة تشبه في حدّتها الإدمانات التقليدية، كما المخدرات وتوابعها.

لذا، فلا مفر من التحلى بقوة الإرادة بتعزيز الوعي السلوكي، وتعديل العادات الرقمية لتحقيق حياة أكثر توازنًا وصحة، حتى لايجرفها تيار الإدمان الرقمي، وحينها يُصبح العلاج في حاجة إلى "مستعمرات علاج إدمان رقمي"، تشبه كثيرًا مراكز ومستعمرات علاج إدمان المخدرات.

حسن فتحي

5-5-2025

https://gate.ahram.org.eg/News/5165275.aspx

Texte 3

العلاقات المصرية ـ الروسية: شراكة استراتيجية في عالم يعاد تشكيله

مصر الدولية، وتجسيدًا لعلاقات ثنائية شهدت تطورًا نوعيًا خلال السنوات الأخيرة. هذا الظهور لم يكن مجرد تمثيل دبلوماسي بروتوكولي، بل تأكيد واضح على متانة الشراكة المصرية الروسية، وعلى إدراك الطرفين لدور كل منهما في صياغة توازنات النظام الدولي الجديد.

فمنذ عام 2014، شهدت العلاقات المصرية الروسية طفرة غير مسبوقة، تُوجت بإعلان الشراكة الاستراتيجية الشاملة في عام 2018. ومنذ ذلك الحين، حافظ الزعيمان، الرئيس عبد الفتاح السيسي والرئيس فلاديمير بوتين، على وتيرة عالية من التواصل المباشر، تمثلت في تبادل العديد من الزيارات الرسمية التي عززت التنسيق في القضايا الإقليمية والدولية، ودفعت بالتعاون الثنائي إلى آفاق أرحب.

المشاريع الكبرى القائمة:

أبرز رموز التعاون الاقتصادي هو مشروع محطة الضبعة النووية، والذي يعد أول مشروع من نوعه في مصر، وتنفذه شركة "روساتوم" الروسية بتمويل وتكنولوجيا روسية. هذا المشروع لا يقتصر على إنتاج الطاقة فقط، بل يمثل نقلة نوعية في نقل الخبرات والتكنولوجيا، وتكوين كوادر مصرية مؤهلة في مجال الطاقة النووية السلمية.

كما تلعب المنطقة الصناعية الروسية في محور قناة السويس دورًا محوريًا في تعزيز الشراكة الصناعية، حيث من المتوقع أن تستقطب استثمارات بمليارات الدولارات وتوفر آلاف فرص العمل. وستكون هذه المنطقة منصة لإنتاج وتصدير منتجات روسية إلى إفريقيا والشرق الأوسط، ما يعزز دور مصر كمركز إقليمي للتصنيع والخدمات اللوجستية.

مؤشرات التوسع الاقتصادي:

1. زيادة التبادل التجاري: شهد حجم التجارة بين مصر وروسيا نموًا ملحوظًا، خاصة في مجالات الحبوب (القمح الروسي يمثل جزءًا كبيرًا من واردات مصر)، والمواد الخام، والمعدات الصناعية. هناك اتجاه لزيادة التبادل بالعملات المحلية (الجنيه والروبل)، لتقليل الاعتماد على الدولار وتخفيف الضغوط المالية الدولية، بلغ حجم التبادل التجاري ٨٠ مليار دولار تقريبًا.

2. التعاون في الأمن الغذائي: في ظل التحديات العالمية، بات تعزيز التعاون في الزراعة وتخزين الحبوب أمرًا حيويًا. من الممكن تطوير شراكات زراعية مباشرة، وإنشاء مراكز لتخزين وتوزيع الحبوب الروسية في مصر.

3. الطاقة والتكنولوجيا: إلى جانب الطاقة النووية، هناك فرص كبيرة للتعاون في مجالات الطاقة المتجددة (الرياح، الشمس)، والتكنولوجيا المرتبطة بإدارة الموارد المائية وتحلية المياه.

4. السياحة والطيران: عودة السياحة الروسية إلى مصر بقوة تُعد مؤشرًا على الاستعداد المتبادل لتعزيز هذا القطاع. ومن المتوقع أن يؤدي إنشاء خطوط طيران مباشرة منخفضة التكلفة إلى مضاعفة الأعداد، إلى جانب استثمارات روسية محتملة في البنية التحتية السياحية.

سيناريوهات التعاون الاقتصادي المستقبلي

السيناريو الأول: محور تصنيع وتصدير مشترك

إذا تسارعت خطوات تنفيذ المنطقة الصناعية الروسية، فقد تتحول مصر إلى مركز لتصنيع المنتجات الروسية (معدات، سيارات، سلع هندسية) وتصديرها إلى إفريقيا. وهذا سيعزز التكامل مع مبادرة "الحزام والطريق"، ويخلق تداخلًا روسيًا مصريًا في أسواق ناشئة.

السيناريو الثاني: شراكة في التكنولوجيا والبنية التحتية

من خلال شراكات مباشرة في قطاعات التكنولوجيا الحيوية والرقمية، يمكن لمصر الاستفادة من الخبرات الروسية في الأمن السيبراني، وأنظمة المراقبة الصناعية، والتطوير التقني للمرافق العامة.

السيناريو الثالث: تحالف مالي وتجاري ضمن بريكس

مع انضمام مصر رسميًا إلى مجموعة "بريكس"، قد نرى تعاونًا ماليًا مصريًا-روسيًا أوسع يشمل إنشاء صندوق تمويل مشترك لمشروعات البنية التحتية، أو مبادلات تجارية بالعملات المحلية، مما يمنح القاهرة هامش حركة أوسع بعيدًا عن الضغوط الاقتصادية الغربية.

نخلص أن السياسة الخارجية المصرية، التي اتسمت خلال العقد الماضي بالحكمة والاتزان، نجحت في إعادة تموضع مصر كقوة إقليمية ذات تأثير دولي ملموس. ومشاركة مصر في مثل هذه المحافل الكبرى، إلى جانب قادة من دول فاعلة، هي تأكيد على أن موقعها في معادلات السياسة العالمية ليس محل تساؤل، بل نتيجة مباشرة لجهد متواصل ورؤية واضحة خاصة في تضمين المكون الاقتصادي وما يرتبط به من مصالح ومكسب للجميع كآلية لتوحيد المواقف.

كذلك، ففي ظل عالم يشهد تحولات متسارعة، تبقى الشراكة المصرية الروسية نموذجًا لتعاون دولي يقوم على الاحترام المتبادل، والمصالح المشتركة، والرغبة في بناء مستقبل متعدد الأقطاب، أكثر توازنًا واستقرارًا. حيث لا تقتصر العلاقات المصرية الروسية على تنسيقات سياسية أو تحالفات ظرفية، بل هي شراكة تنمو على أرضية صلبة من المصالح المشتركة، والرؤى المتقاربة لمستقبل متعدد الأقطاب. وفي ظل هذا التقارب، تبدو مصر وروسيا مهيأتين للعب دور حاسم في صياغة مشهد اقتصادي دولي أكثر توازنًا واستدامة.

أحمد ناجي قمحة

Ahram

https://gate.ahram.org.eg/News/5167943.aspx